

Distr.: General  
10 April 2014  
Arabic  
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم  
المتحدة للسكان ومكتب الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٤

٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، جنيف

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان -

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تمديدات البرامج القطرية في منطقة الدول العربية

مذكرة من المدير التنفيذي

موجز

تتضمن هذه المذكرة معلومات عن التمديد الأول لفترة سنة واحدة لبرامج الصندوق القطرية المخصصة للجزائر ولبنان.

ووفقاً للإجراءات المقررة، يوافق المدير التنفيذي على تمديدات البرامج القطرية لسنة أشهر وتمديداتها لسنة واحدة أولى، بينما تقدم طلبات التمديد لسنة ثانية أو ثالثة، فضلاً عن طلبات التمديد لسنتين ولستين ونصف السنة، إلى المجلس التنفيذي التماساً لموافقته.

وقد يود المجلس التنفيذي الإحاطة علماً بالتمديدات الأولى لسنة واحدة للبرامج القطرية المخصصة للجزائر ولبنان، على النحو المبين في الجدول المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220414 210414 14-29671X (A)



## الجدول ١

## تمديدات البرامج القطرية التي وافق عليها المدير التنفيذي

البلد	فترة البرنامج الأصلية	السنوات المقترحة للتمديد	المناسق الذي تحققه الأمم المتحدة	التطور السياسي الحداث داخل البلد	الشرح
الجزائر	٢٠١٢-٢٠١٤	٢٠١٥ (تمديد أول لسنة واحدة)	طلب تمديد البرنامج القطري هو مقرر مشترك صادر عن فريق الأمم المتحدة القطري وقد وقعت خطط عمل البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٣، على التوالي؛ وكان من المقرر بدء البرامج القطرية في ٢٠١٢. وتعزز منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) استعراض برنامجها في ٢٠١٤ لتعديل أهدافها، مع مراعاة التأخير في تنفيذه.	من المقرر إجراء انتخابات رئاسية في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وستنتخب حكومة جديدة، تأتي معها إمكانية وضع برنامج إنمائي جديد. ويوفر التمديد المرونة للتكيف مع التغيرات السياسية الناتجة، مع إعداد وثيقة إطار التعاون الاستراتيجية الجديدة للسنوات الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩.	يستهدف التمديد لسنة واحدة: (أ) استكمال أنشطة البرنامج القطري للسنوات ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ وضمان استمرار إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية؛ (ب) ضمان استمرارية إطار التعاون الاستراتيجي للسنوات الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، بعد مواعده النهائي، وتوافقه مع إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالخطوة الإنمائية لحكومة الجزائر؛ (ج) الاشتراك في استعراض منتصف المدة لإطار التعاون الاستراتيجي للسنوات الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ في كانون الثاني/يناير وحتى شباط/فبراير ٢٠١٤، بما في ذلك:
			وقد أجرى المنسق المقيم مناقشات مع الموظفين المكلفين في وزارة الشؤون الخارجية ووافقت الحكومة شفويًا على تمديدات البرامج القطرية. وقد مكن طلب مكتوب لالتماس تمديد البرامج، مرسل إلى وزارة الشؤون الخارجية في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، الحكومة من تأكيد الاتفاق كتابة.		١' إعداد التحليل القطري (المشابه للتقييم القطري الموحد) لتقديمه إلى فريق دعم الأقران لاستعراضه بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤؛
			وقد منحت الحكومة موافقتها على تمديدات البرامج القطرية. وتلقى المنسق المقيم رسالة من وزارة الشؤون الخارجية في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.		٢' إعداد إطار التعاون الاستراتيجي الجديد للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩، الذي ستبدأ الممارسة المتعلقة به في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وتنتهي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

الشرح		التناسق الذي تحققه الأمم المتحدة	التطور السياسي الحادث داخل البلد	مساءئل التنفيذ و/أو مساءئل أخرى	البلد	فترة البرنامج الأصلية	السنوات المقترحة للتمديد
وفي أثناء اجتماع الفريق القطري في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قدم المنسق المقيم جدولاً زمنياً لإعداد إطار التعاون الاستراتيجي المقبل للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩.							
٣٠ إعداد البرنامج القطري الجديد من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٥؛							
٤٠ التصديق على البرنامج القطري داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٥؛							
٥٠ تقديم برنامج الجزائر القطري إلى المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ التماساً للموافقة.							

## الجدول ١

## تمديدات البرامج القطرية التي وافق عليها المدير التنفيذي (تابع)

البلد	فترة البرنامج الأصلية	السنوات المقترحة للتمديد	التناسق الذي تحققه الأمم المتحدة	التطور السياسي الحداث داخل البلد	شرح	مسائل التنفيذ و/أو مسائل أخرى
لبنان	٢٠١٠-٢٠١٤	٢٠١٥ (تمديد أول لسنة واحدة)	اتفقت حكومة لبنان مع فريق الأمم المتحدة القطري على تمديد إطار عمل الأمم المتحدة الجاري للمساعدة الإنمائية لمدة سنة إضافية. وقد خضعت دورات برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والبرنامج الإنمائي الجارية لعملية مواءمة وتنسيق مع دورة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.	فاقت أزمة اللاجئين السوريين الجارية أوجه ضعف مؤسسات الدولة اللبنانية، التي هي هشّة بالفعل وتعاني من صعوبات كبرى في التعامل مع تدفقات اللاجئين السوريين الضخمة الوافدة. وكان لذين العاملين أثر حتمي على عمليات البرمجة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة في لبنان. وقد اقتضت الظروف الجارية قيام الفريق القطري، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، بربط المساعدة الإنمائية بالمبادرات الإنمائية الطويلة الأجل وجهود التثبيت سعياً إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على الأزمة السورية.	نتيجة للظروف السياسية والإنمائية المتغيرة، سيسمح التمديد لسنة واحدة لمنظومة الأمم المتحدة بأن تحسن إعداد عملية البرمجة ووضع الأولويات المشتركة لدورة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المقبلة. كما وافق الفريق القطري على تنقيح الأولويات الجارية لإطار العمل المذكور كي تعكس بشكل أدق الظروف اللبنانية المتطورة وتدعم بشكل أكثر فعالية حكومة لبنان فيما تبقى من الدورة.	